

١٢ يوليو ١٩٨٦

أمر الأمانة التي تودع اليوم  
رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس السابق يقول: كان في يدنا مخرج ذهب وفضة من  
أحملة الأسهم طلبوا منها ٣٦ مليون جنيه فأعطيناهم ٢٣ مليوناً على ٦ أقساط  
اللقاء بين عبد الناصر ويوجين بلاك وبعد ٥ دقائق تم الاتفاق

إن قصة اتفاقية تعويض حملة أسهم قناة السويس التي يتم اليوم توثيقها في جيف دفاع اليوم لأول مرة . إن وراء هذه المفاوضات أسراراً كثيرة . كان من حق مصر أن تصادر كل شيء للشركة وأن تمتنع عن دفع عليم واحد لأي منها . لقد دخل وفد مصر أول اجتماع وفي يده بيان يقول : إن الشركة أعلنت نيتها على مصر . إن عدوانها قد حدث على أرض مصر وفي وسعنا الآن أن نمتنع عن دفع أي تعويض عقاباً للشركة على انتهاكها ، وإن يوجه إلينا أحد أي مآخذ قانوني ، لأن من يتحدى القانون لا يجوز أن يفيد منه ، ومع هذا فسوف نعلن للعالم كله أننا نحافظ على كلمتنا التي أعلنتها يوم التأميم . وسوف نوافق على بدء المفاوضات لتعويض حملة الأسهم .

وبدأت المناقشات . عند أول اجتماع ، والتي اجتمع لم توجّه وفد مصر بذلك القول بتوسط عنده . في سبعمائة ليجورج بيكو رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس السابقة لم يخطر الاجتماع وكان بيكو يظن حضور هذه الاجتماعات وظن مواجهة لعداء وفد مصر وسعدت مصر لبيكو أن يخطر هذه الاجتماعات ، وفي الجلسة الثالثة وفد بيكو لأول مرة يتكلم وهو يتحسس الغالة التي يقولها . وكان بيان بيكو القرب بيان . طلب مصر بأن تدفع 175 مليون جنيه للمساهمين .

براني مصر سعر الفونك الفرنسي في هذه السنوات يعني أن تجعل مصر هيوطاسم ولم يقبل الجانب المصري هذا العرض . كان رأي مصر أن تدفع لبيعة الأسهم يوم التأميم حسب سعره في أسواق الإفغال . وبدأت مناقشات طويلة مرعبة .. وخرج الوفدين إحدى الجانبين المتفاوضين وأصبح في يد الرئيس جمال عبد الناصر ، وجاويجين بلان في القاهرة وقابل الرئيس . منظمة استغرقت 4 دقائق ، وبعدنا تم الاتفاق على دفع 175 مليون جنيه

وحتى بعد هذه الحقبة أيضا لم تكن المناقشات في كل جلسة مشكلة .. عشرات المناقشات واجهناها وكانت هناك أبحاث كثيرة وأسرار كثيرة .. دفاع اليوم .

وجميع وفد مصر أوراقه في نفس الحقبة التي انتهى فيها بيكو كلامه وقال قهقهة غير ممكنة إطلاقا . وأصبح الموضوع أزمة .. ولناذالبيكو الدولي الوقت ، وقال بالتعب هذا الرقم غير قائم .

وبدا بيكو يتفعل .. بدأت الألفاظ التي كان يتحسها تخرج من فمها الرسوم .. مرة من التراب قال وهو يحاول أن يتكلم لبيته : لقد كنا نستغل في مصر نتجيم لقب إخذتنا منا الحكومة المصرية . ورد عليه أحد أعضاء وفد مصر : إن هذا التجم كان مسروفاً وتمكن صاحبه من استرداده وقد عاد إلى أصحابه

وبدأت العيقات تعرف في طريق المفاوضات . كان من رأي مفاوضي الشركة أن تدفع مصر لبيعة الأسهم حسب متوسط لبيعة الأسهم في العشرين سنة الأخيرة .. وأسر من كان



إيليا

بيكو

يوجين بلان

تسليم الموجودات التي في الخارج ، فكان لا بد من جهاز أو شخصية معنوية تسلم هذا الموجودات ، أو تتحاسب عليها ، وكذلك تعجز أصحاب الأسهم بالتزامات ، من بينها الوفاء لأصحاب العتبات مثلا . . . فمن الذي يفصل هذا ؟

أنتى انقل الأسهم باتص على ان هتسا او شخصية معنوية يرتصها الطرفان من التمل الحقوق ، وتتصل الالتزامات التصوم عليها في انقل الأسهم

ولما بدأت مباحثات الماهرة في 17 مايو جت ميتو حملة الأسهم الى عرض شركتهم كهيئة قانوني انها شيء آخر غير شركة قناة السويس السابقة ، لانها أصبحت ، طبقا لقانون عدد فتحتى نواي

البقية صفحة ٩

مبلغ ال ٢٢ مليون التي كانت الشركة المؤمية حصلتها بعد التاميم ، وذلك بعد عمل مقاصة بين قيمة الأسهم وحصص التأسيس وبين قيمة ممتلكات الشركة في الخارج

تعليق تسليم الموجودات

وقد طرات صعوبات قانونية أثناء صياغة انقل الأسهم في روما ومصدر هذه الصعوبات ان قانون التاميم حل الشركة واجهز على جميع تشكيلاتها في الداخل والخارج ، بحيث تعتبر غير قائمة . ولو ان الحكومة المصرية وضعت يدعا على جميع موجودات الشركة السابقة التي

في الخارج ، في سهولة ويسر ، فكان من السهل ان يسوى التعويض بطريقة توضع ، يكون من مقتضاها ان يتقدم كل صاحب سهم الى خزنة لدينا الحكومة ويسلم بيده ويحصل على مقابلته من السويس . ولكن التعويض خلق

الها عقارات ( مبنى الشركة في باريس ومكتبها في لندن )

ما الأوربان والودائع المالية فانها مباشرة موجودة في بنوك فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وجنوب أفريقيا وبال في سويسرا .

العالم كله .. عدا فرنسا ..

واللاحظ انه ، فيما عدا فرنسا ، جمدت جميع البنوك اموال الشركة تنفيذيا لقانون التاميم حتى بنك انجلترا في فترة العدوان . فقد جمد بنك انجلترا اموال شركة قناة السويس المؤمية تنفيذيا لتعليمات مصر . وقامت جميع بنوك العالم ، فيما عدا فرنسا ، بتقليد قانون التاميم تنفيذيا حرفيا ، وامتنعت عن الوفاء بان مبلغ او رديعة احتراماً لاداسر الحكومة المصرية

ولا يمكن للبنوك ان تفرج عن اموال الشركة للإزمة الا ببلان من الحكومة المصرية وطريقتك لضمان الاطلاق صورة من امر الاخراج التي يصدره رئيس هيئة قناة السويس للبنوك المختلفة ، مصرحا انها بالاجراج عن ارضاء الشركة ، مادامت قد خصمت من مبلغ التعويض . وهذا الامر سيصدر تنفيذيا توقيع الاطلاق مباشرة القرار بصحة التاميم

وقد نص في صلب الاطلاق على انه ، تنفيذيا لقانون التاميم ، وقع ممثلو حملة الأسهم بان التاميم صحيح ، وان الحكومة المصرية نقلت القانون بما لها من سلطات قانونية ، وان عملها صحيح ، وان الاطلاق على اساس قانون التاميم . وقد تم الاطلاق على التعويض المذكور ، الى دفع 12 مليون جنيه ، على ست سنوات متوالية